الحكومة الرقمية من أجل تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية

Digital Government in Order to Promote the Transformation Towards a Digital Economy in The Arab Region

د. بكاري مختار

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

Mokhtar.bekkari@univ-mascara.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحكومة الرقمية من أجل تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، حيث أن المكاسب التي تتحقق من زيادة التحول إلى اقتصاد رقمي هائلة، وينبغي على الحكومات أن تفعل كل ما في وسعها لإزالة الحواجز التي تحول دون هذا التحول. ومن شأن التحول الرقمي أن يوفر فرص عمل في منطقة ترتفع فيها معدلات البطالة بدرجة غير مقبولة، لا سيما بين الشباب والنساء، ومن خلال الجهود المنسقة، يمكن أن يتغير هذا الوضع.

ومن أجل قطف ثمار الاستثمار التقني والمعلوماتي ،لابد من الاستثمار المكثف في البحث والتطوير التقني، وفي تكوين الموارد البشرية وتطوير البنى التحتية، وبناءا على الإمكانات المتوافرة في الإقتصادات العربية، يمكن أن تقوم بدور الممول للاستثمار التقني والمعلوماتي، بالشكل الذي يمكن أن يسهم بمحاولة تضييق الفجوة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الرقمية، التحول الرقمي، الاقتصاد الرقمي، الأعمال الرقمية، المعرفة والإبتكار.

Abstract :

This study aims to shed light on digital government in order to promote the transformation towards a digital economy in the Arab region, as the gains that accrue from further transformation to a digital economy are enormous, and governments should do everything in their power to remove the barriers that prevent this transformation. Digital transformation will provide job opportunities in a region where unemployment rates are unacceptably high, especially among youth and women, and through concerted efforts, this situation can change.

In order to reap the fruits of technical and informational investment, it is necessary to invest extensively in technical research and development, in training human resources and developing infrastructure, and based on the capabilities available in Arab economies, it can play the role of financier for technical and informational investment, in a way that can contribute to trying to narrow the gap. digital.

Keywords: Digital Government, Digital Transformation, Digital Economy, Digital Business, Knowledge and Innovation.

1. المقدمة:

شهدت الأعوام القليلة الماضية ثورة كبيرة وسريعة في عالم التقنيات والحواسيب لم يسبق لها مثيل، ولاشك إننا نعيش في عصر متطور يعتمد على التكنولوجيا الهائلة والاتصالات وشبكات الإنترنت وصاحب هذا التطور تغيرات وتطورات عديدة في مجالات شتى، كان من أبرزها تطور المجتمع الصناعي إلي مجتمع معلوماتي يعتمد على تقنية المعلومات والمعرفة وظهور النظم الآلية للتحكم في المعلومات وتجميعها وتخزينها ومعالجتها ومن ثم استرجاعها.

تسعى الحكومة الرقمية بمفهومها الكلي والشمولي لتكوين فهم دقيق للعلاقات المعقدة بين الأطراف المعنية المختلفة (Stakeholders)، من الأجهزة الحكومية والمواطنين ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف إيجاد نماذج عمل وحلول مبتكرة لتلبية المتطلبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من المؤشرات التنموية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وهو ما يتضح معه ضرورة الانتباه إلى ألا تقتصر رؤية راسمي السياسات في خطط التحول إلى الحكومة الرقمية على مجرد تحسين الخدمات، وتوفير التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية، بل يجب أن تسعى إلى تطوير وتمكين نماذج عمل جديدة في كافة القطاعات (العمل، والتعليم، والصحة، البنى التحتية...إلخ)، وينبغي أن توفر المزيد من الفرص للمواطنين للمشاركة في رسم السياسات، فضلا عن دورها المتغير في توقع وطرح الخدمات بشكل استباقي وبمعايير الجودة التي يتوقعها المواطنون والمجتمع بل والتفوق عليها.

وقد إتسعت هذه الفجوة في الوطن العربي وأثارت مشاكل خطيرة نتيجة استمرار الأمية الرقمية، وانخفاض حجم الإنفاق على البحث والتطوير التقني، بالمقارنة مع الدول المتقدمة مما دفع بالفجوة إلى الزيادة والاتساع، لذا فإن مواكبة المعرفة الرقمية Digital knowledge يعد من أهم المواضيع التي يجب على الدول العربية التركيز عليها، لأنها أضحت المصدر الرئيسي للقدرة التنافسيـة، وتشكيل القيمة اللازمة للتنمية والعنصر الحاكم لمختلف مراحل عملية الإنتاج والتوزيع وتقديم الخدمات، ومع ذلك فقد نتج عن الثورة في تقنية المعلومات والاتصالات العديد من المظاهر مثل الصيرفة الالكترونية والتجارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية وغيرها.

1.1 الإشكالية:

أضحى عالم اليوم يدعى بالعصر الإلكتروني الذي انعدمت فيه الحواجز والقيود المادية، بواسطة الإنترنت التي يستخدمها الملايين من أجل الحصول على المعلومة والأخبار أو إرسال البريد الالكتروني أو التداول بالأسهم والسندات، وقد شهدت الإنترنت انتشارا سريعا مقارنة بوسائل الاتصالات العالمية الأخرى إذ تطلب الأمر خمس سنوات فقط حتى تمكنت الإنترنت من الانتشار في أرجاء العالم كافة، اذ تشكل الانترنت البنية الأساسية للاقتصاد الرقمي أو المعرفي وأنها أصبحت بمثابة سوق إلكترونية وقناة للإتصالات ربطت العالم بأسره.

في ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تستطيع الحكومة الرقمية تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات منها:

- ما هي الحكومة الرقمية و الاقتصاد الرقمي؟
- هل توجد بيئة وبنى ملائمة تحتضن وتسهل عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا التساؤل، ارتأينا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- التحول إلى الحكومة الرقمية مسعى طويل الأجل ولا يمكن تخيل أن التقدم فيه يسير في خط مستقيم وهو ما يستدعي بالضرورة تطوير المفاهيم والقدرات وتطوير نماذج عمل، قائمة على النتائج وعلى النحو الذي يلبي تطلعات الأفراد والمجتمع؛
- الابتكار والمعرفة يمثلان حجرا الزاوية في التحول إلى الاقتصاد الرقمي، ولها أبعاد هائلة في السياقات الوطنية بوصفهما وقودا للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وذلك يتطلب نهجا ودعما حكوميا لبناء مجتمعات مشجعة لثقافة الابتكار وتطوير المعارف الجديدة في قطاعات الأعمال المختلفة، ولتعمل كحاضنات داعمة لتنمية رأس المال البشري والذي سيساهم بدوره في إنشاء القيمة التنافسية المأمولة من حيث تحديد"وجهة التحول"، ثم في بناء القدرات والممكنات المطلوبة.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلي الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مصطلح الحكومة الرقمية والاقتصاد الرقمي؛

- تحليل أداء الدول العربية وتصنيفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي؛
- رصد مؤشر الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

4.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية من ضرورة مواكبة التوجهات العالمية نحو بناء الاقتصاد الرقمي، ومسايرة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت صلب الاقتصاد الرقمي، ويتعين على المنطقة العربية العمل على تطوير هذا القطاع وزيادة صناعاته وتعزيز تنافسيته من خلال اعتماد المنهجيات والاستراتيجيات الملائمة، وذلك للتمكن من إرساء الاقتصاد الرقمي على نحو كامل وفعال. وهذا سيساعد بلدان المنطقة على مواجهة التحديات الرئيسية مثل الحد من البطالة والفقر، وتعزيز المساواة وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار.

5.1. تقسيمات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وكمحاولة للإجابة على الطرح المقدم والإحاطة بمختلف جوانبه وتحقيق الأهداف المنتظرة منه، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بالموضوع المختار، وذلك عبر مجموعة من القراءات والتأملات في بعض الدراسات المتناولة للإقتصاد الرقمي، ومحاولة لتقييم جاهزية الحكومة الرقمية للتوجه نحو هذا الأخير في ظل الأزمات التي يشهدها العالم على غرار الموجات المتكررة لوباء كورونا في المنطقة العربية. حيث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- الاطار النظري والمفاهيمي للحكومة الرقمية؛
- ملامح الاقتصاد الرقمي وخصائصه؛
- الحكومة الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

2. الاطار النظري والمفاهيمي للحكومة الرقمية:

1.2 تعريف الحكومة الرقمية:

قبل استعراض التعريفات لا بد من التأكيد على أن المجال لازال خصب للاجتهادات الفردية، والمؤسسية للتصدي لوضع تعريف لمفهوم الحكومة الرقمية، وهو الذي أظهر مؤخرا اذ كان المستخدم مصطلح الحكومة الالكترونية، وأكدت الأمم المتحدة أن المصطلحين يستخدمان على سبيل الترادف ويعود ظهور الحكومة الالكترونية **(الأمم المتحدة، 2020)**، الى الولايات المتحدة الأمريكية؛

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** ذهبت الى أن الحكومة الرقمية هي الوجه الحديث المتطور من جراء التوسع في استخدام التقنيات الرقمية، وأنها تسعى لتيسير تقديم الخدمات للمواطنين، وأن الحكومة الرقمية تتمحور حول المواطن؛

- **عرفت المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2021):** الحكومة الرقمية بأنها الجهة التي تعنى بتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في مجال تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، لضمان الجودة والسرعة والدقة والشفافية والمساءلة والعدالة؛

- **عرف البنك الدولي:** الحكومة الرقمية بأنها تقوم على استخدام الجهات الحكومية لتقنيات المعلومات وشبكاتها مثل الإنترنت وتطبيقات الجوال والأجهزة المحمولة، في سبيل تقديم أفضل الخدمات الحكومية للمواطنين وتعزيز التفاعل مع قطاع الصناعة والأعمال وتمكين المواطنين للوصول إلى المعلومات مع رفع درجات الشفافية ورفع الإيرادات وخفض التكلفة؛

- **عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو:** الحكومة الرقمية بأنها استخدام أجهزة القطاع العام لتقنيات المعلومات والاتصالات، بهدف تحسين تقديم المعلومات والخدمات وإشراك المواطنين في عمليات صنع القرار وتعزيز مجموعة من المبادئ والقيم مثل المساواة والشفافية والمساءلة؛

- **عرف مسرد المصطلحات الإحصائية:** الحكومة الرقمية بأنها هي التي تعتمد على إتاحة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من كافة أفراد المجتمع، وتعمل على توظيفها في تيسير مهام ووظائف وإجراءات العمليات في الجهات الحكومية لضمان التيسير على المستفيدين وتحقيق السرعة والمرونة والرضا؛

- **عرفه (Abu Bakar, 2021, pp. 1-17):** أن الحكومة الرقمية هي حكومة تتمحور حول المواطن في علاقة اتصالية تعاونية تسمح بالمشاركة والتعاون وتبادل الآراء والتأثير والتأثر، باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، وأن مشاركة المواطنين هي المعيار الرئيس لتعزيز مفهوم الحكومة الرقمية المتركزة حول المواطن؛

- **تعرف هيئة الحكومة الرقمية السعودية:** الحكومة الرقمية بأنها هي التي تدعم وتساند كافة العمليات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية في القطاعات الحكومية، وتنظم العلاقات بينهم على اختلاف اختصاصاتهم وذلك لتحقيق متطلبات التحول الرقمي، وتطوير وتحسين كفاءة الخدمات الرقمية الحكومية المقدمة وتيسير الوصول للجميع بكفاءة وجودة عالية وحماية مرتفعة.

يتضح من خلال استعراض مفاهيم الحكومة الرقمية أن هناك اتفاق للحكومة الإلكترونية المتطور جراء محاولات ودراسات تراكمية في مجال الحكومة الإلكترونية، وأنها تسعى لتيسير تقديم الخدمات الحكومية بشكل رقمي يعمل على تحقيق السرعة والجودة والفعالية والشفافية والمساواة والعدالة والمساءلة وتقليص الفجوة الرقمية، وقد أدركت دول العالم ضرورة التحول نحو بناء الحكومات الرقمية الى أن هناك بعض التحديات والصعوبات التي تواجه بعض دول العالم بالذات النامية في التحول، من أمور ترتبط بخصوصية البيانات والإدماج الرقمي والأمن السيبراني. ويعد عام 2020 في تحول حكومات العالم مفصلي وعام الحكومة الرقمية بسبب ظروف جائحة كورونا، والتي استدعت من دول العالم تنشيط استخدام الحكومة الرقمية وتوظيف التقنيات الرقمية، والمنصات الرقمية للتغلب على ظروف الحجر الصحي والتباعد.

2-2 الدعائم الرئيسة لبناء الحكومة الرقمية: (الخوري، 2021، صفحة 250)، (Alkhowaiter, 2020)

أولا: حتى يتسنى للحكومة الرقمية التحول السليم لابد من توافر مجموعة من الدعائم الرئيسة لبناء الحكومة الرقمية، وهي:

1- الرؤية المحددة ذات الرسالة والأهداف الواضحة؛

2- القيادة الداعمة للتحول الرقمي وتلبية متطلباته؛

3- ثقافة الابتكار والثقافة التنظيمية المرنة؛

4- النظام والإجراءات والاستراتيجيات وخطوات العمل وفق انسيابية وتسلسل؛

5- الحوكمة لكافة البيانات لتيسير الوصول لها واستخدامها مثل البيانات المفتوحة؛

6- البيئة التحتية المهيأة والملائمة للتقنيات الرقمية؛

7- الموارد البشرية مع ضمان تأهيلها بالمهارات الرقمية اللازمة؛

8- الشراكات بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص؛

9- استطلاع آراء المواطنين؛

10- مطور الخدمات في كافة القطاعات وتعزيز قدراتهم؛

11- الفجوة الرقمية والعمل على تقليصها.

ثانيا: لتحقيق الأداء المطلوب من الحكومة الرقمية لابد من توافر مجموعة من المكونات وهي:

- برنامج التحول الرقمي؛
- البنية التحتية؛
- الحوكمة؛
- أتمتة كافة الأعمال في القطاعات الحكومية؛
- تعزيز التعاملات المالية رقميا من خلال نظام رقمي مدعم بالحماية وأمن المعلومات والأمن السيبراني. وذهب ملاعب 2020 الى أن هناك مجموعة من المعطيات لتطوير الحكومة الرقمية تمثلت في الآتي:

- بنية تحتية ملائمة؛
- قاعدة بيانات ثرية؛
- موارد بشرية مؤهلة وتمتلك مهارات رقمية؛
- التركيز على التدريب وإعداد برامج تدريبية مدروسة ضمن استراتيجيات منظمة؛
- تعزيز الشراكات والمشاركة؛
- تقييم الأداء بشكل دوري استنادا الى معايير مقننة؛
- تشجيع الابتكار الرقمي.

3.2 التركيز على المواطن شرط التحول إلى الحكومة الرقمية:

إن النماذج والأطر الأولى من الحكومة الرقمية التي تتعامل مع المتعاملين باعتبارهم كتلة واحدة غير متمايزة لم تستطع تحقيق ما كانت تطمح إليه خطط وسياسات التحول الرقمي. وأظهرت الشبكات الاجتماعية سمة مهمة للمنصات الرقمية الفاعلة، وهي نجاح الحلول ذات الطابع الخاص أو الشخصي أو المصممة حسب الطلب وذلك من خلال توظيف آليات متقدمة لتحليل البيانات، وتتبع السلوك وتحديد الفجوات وفرص التحسين في تقديم الخدمات.

ومن هنا فإن سياسات الحكومة الرقمية الراهنة يجب أن تأخذ هذا المسعى بجدية أكبر، وتطوير قدراتها حول تفضيلات وغايات المتعاملين وتقديم تجارب مخصصة لهم تتمتع بالطابع الشخصي.

ويلاحظ بأن المفاهيم التقليدية السائدة حول تصميم وتقديم الخدمات العامة المعتمدة على الرؤية الإدارية الحكومية (Department-Centric) لم تعد مجدية في ظل متغيرات العصر الرقمي، ومفاهيم ومقاييس

خدمة المتعاملين التي أصبحت تتطلب نماذج التجارب الشخصية والمشاركة في خلق القيمة، كما هو موضح في الشكل1، فالأمر ببساطة يعني بأن تصميم المنصات الرقمية يجب أن يكون ديناميكيا ليظهر ما يقرره ويريده المتعامل وليس كما تريده المؤسسة المزودة للخدمة، بل وأن تعمل بشكل مشابه لمنصات أمازون وعلي بابا على سبيل المثال.

الشكل1: مفهوم محورية المتعامل

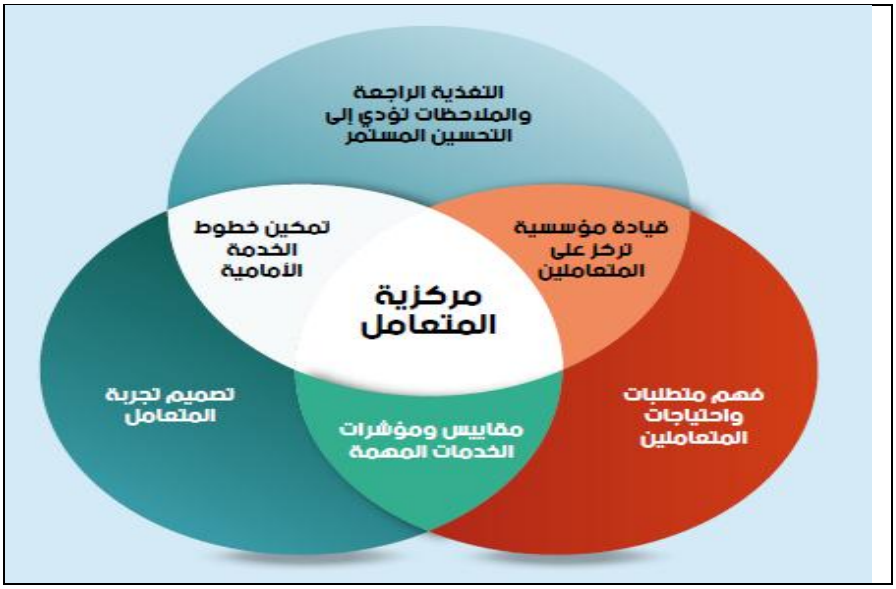

المصدر: جامعة الدول العربية .(2021) . الحكومة الرقمية :مفاهيم وممارسات، ص 37

لا يخلو هذا التحول المنشود من صعوبات في كيفية تنفيذه، وتكييفه مع النماذج الحكومية التقليدية التي تعتمد على إنجاز وإتمام المعاملات فقط، وهو ما يظهر جليا في آليات التعامل والتفاعل الحكومية الحالية مع متطلبات المواطنين (المتعاملين)، باعتبار أن تقديم الخدمات مجرد معاملات أو صفقات متمايزة ومنفصلة. النماذج القائمة على مثل هذه المبادئ تحد من فرص خلق القيمة و إضفاء الطابع الشخصي على المعاملات. بينما تفرض النماذج والاتجاهات العالمية على الحكومات ضمان مشاركة أوسع للمواطنين في إيجاد القيمة، والابتعاد عن النهج القائم على"إنجاز المعاملات"، والانتقال إلى "بناء علاقات" مستمرة مع المواطنين. بالطبع، ستظل بيئات "المعاملات" جزءا لا يتجزأ من الحكومة الرقمية. ولكن التحول الرقمي يتطلب التحول إلى مفهوم بناء العلاقات مع أصحاب المصالح والتطوير المستمر للقدرات وفي البحث والتطوير من أجل تقديم منتجات وخدمات استباقية وتعزيز التجربة الشخصية المميزة للمتعاملين.

وتبني مثل هذه النماذج الموجبة للمشاركة المستمرة للمواطنين أو جمهور المتعاملين وأصحاب المصلحة في عمليات إيجاد القيمة، من شأنها أن تساهم الحكومات من الحصول على معلومات تفصيلية ودقيقة حول مدى تمكين استفادة المواطنين والأفراد من الخدمات وفهم تفضيلاتهم، إضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى، التي يمكن أن تساعد في التحسين المستمر في عمليات تقديم الخدمات العامة، وفي

صناعة القرارات. ومثل هذه النماذج من شأنها أن تؤدي أيضا إلى مستويات أعلى من الولاء وتمكين حصول المتعاملين وأصحاب العلاقة نسبة أكبر من القيمة الدائمة. وهنا تتحول القيمة المستهدفة من "المعاملة" ذاتها إلى حل رقمي مثالي يهدف إلى خلق فرص جديدة ومبتكرة وتحسين جودة الحياة الرقمية.

3. ملامح الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

1.3 نشأة الاقتصاد الرقمي:

إن للاقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قدم العالم الاقتصادي فرانك نايت أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي مارشال دراسته بعنوان "نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات"، بيد إن العالم ماكلوب تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الاختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني، ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتنسف كل هياكل الاقتصاديات التقليدية في الفضـاء الرقمي cyber space، لتتحقق نبوءة العالم الاقتصادي ديريك برايس بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه بتأثير التقنية مع الزمن. **(متولي، 1995، الصفحات 46 – 50)**

وفي عام 1977 أدخل العالم ستيكلر المعلومات متغيرا متميزا في الصياغات التحليلية الاقتصادية وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي كيبرج علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه (العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية)، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة Value Added عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذا اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والإتصالات. **(غندور، 2005، الصفحات 121-122)**

لقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملا أساسيا في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب، ضمن قواعد المعرفة Data base knowledge، وإن ترميز المعرفة وتخزينها رقميا جاء انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام

ورسومات، فضلا عن سهولة نقلها عبر الشبكات الإلكترونية مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية. **(مراياتي، 2005، الصفحات 153- 155)**

نستنتج مما ورد آنفا أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات، لم يكن ظاهرة جديدة، بل ظهر على الواقع العملي منذ عام 1921، وأن الطبيعة الاقتصادية للمعلومات تعد بداية انطلاق تفكير الرواد الاقتصاديين في هذا المجال، كما أن بروز قطاع المعلومات كقطاع رابع يضاف إلى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، سيعمل على تخفيف مشكلة الندرة للموارد، لأن أذواق المستهلكين لا تبقى ثابتة، وإنما ستتغير بتغير التقنية مع الزمن.

2.3 مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي:

تعددت التسميات للاقتصاد الجديد المنطلقة من الثورة الرقمية، ومنها الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة والاقتصاد الكومبيوتري، واقتصاد الانترنت والاقتصاد الحضور الفوري للزمن بين أجزاء العالم وقطاعاته وأفراده من دون حواجز ولا رقابة، لذا فالإنترنت قد أدى دورا رابطا بين الأجهزة المصرفية العالمية وأسواق المال وباقي الدوائر الاقتصادية **(بيروت، 2000، الصفحات 29-30)**،

- **الاقتصاد الرقمي:** يعرف على أنه الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنـية الدقيقة؛

- **الاقتصاد الرقمي:** يعرف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والإبداع والتجديد دورا رئيسيا ومتناميا في إحداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل إنها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، هذا وأن اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركـز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال. **(سمير، 2002، صفحة 222)**

لتصبح المعرفة هي العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة لتتفوق في ذلك على باقي العوامل الأخرى، كالأرض ورأس المال والعمل التي استنفدت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة والصناعة، ويختلف الاقتـصاد الرقمي الجديد عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الآتية:

1- يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة؛

2- يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة؛

3- لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي؛

4- إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما أن الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة، لأن الموارد تستنفد بالاستهلاك؛

5- أن الاقتصاد الرقمي أوجد المصارف الافتراضية التي تعمل على مدار الساعة، وهذا ما لا يوفره الاقتصاد التقليدي؛

6- إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال؛

7- إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي؛

8- تعد المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانا، مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية؛

9- يشمل قطاع المعرفة كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد وهذا يتضمن الأنشطة المعلوماتية والمخرجات الخاصة بقطاع الخدمات التقليدي وقطاعي الصناعة والزراعة. **(متولي، مرجع سابق، صفحة 2)**.

إن امتلاك التقنية الجديدة لم يعد ترفا أو رفاهية علمية، وإنما صار عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصرا حاسما في تحديد القدرات التنافسية للدول ولكي ترتقي الدول إلى صرح الاقتصاد الرقمي، لابد أن توفر المقومات التالية:

1- إعادة هيكلة الإنفاق العام: أي زيادة نسبة ما يخصص من إنفاق للاقتصاد الرقمي وإيلاء أهمية كبيرة لتوسيع مراكز البحث والتطوير في المجال التقني؛

2- توسيع خطوط الهاتف وشبكات الإنترنت: الاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يشيد دون الإنترنت على نطاق واسع وبتكاليف منخفضة، فقد أقدمت بعض الدول العربية على تقديم خدمة الإنترنت مجانا؛

3- رأس المال الفكري: يعد من المقومات الأساسية المهمة لبناء الاقتصاد الرقمي، ومن ثم نمو الوحدة الاقتصادية وديمومتها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى العاملين، زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو

ما يشكل ميزة تنافسية، ودليلا واضحا على العنصر غير الملموس لقيمة التقنية المتقدمة ليفـوق على القيم الحقيقية لموجوداتها الـــحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثــل مايكروسوفت، هي جزء صغير جدا من تمويل السوق الخاص بها، والفرق هو في رأس مالها الفكري؛

4- تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات: لتسريع التنمية الاقتصادية والاستفادة من الخبرات الأجنبية، وأن حوالي (80%) من هذا الاستثمار يتركز في الدول المتقدمة و(20%) في باقي دول العالم الأخرى، وأن نصيب الدول العربية منه حوالي (2%).

5- تشجيع التجارة والصيرفة الإلكترونية: لأنهما يعدان من أبرز دعائم الاقتصاد الرقمي.

4. الحكومة الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية:

يعد المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي هو إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي في الدول العربية، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والرقمي المستدام.

1.4 الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022)

1.الحكومة الرقمية: ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي؛

2.الأسس الرقمية: ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، والسياسات واللوائح والمهارات الرقمية والتمويل والحوكمة، وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات؛

3.الاستعداد الرقمي للمواطن: ويهدف هذا البعد أن يجعل المواطن المحور الأساسي لمنظومة التحول الرقمي وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات؛

4.الابتكار الرقمي: يهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم، وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات؛

5.الأعمال الرقمية: يهدف هذا البعد أن يجعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، وسيزيد ذلك من القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواق جديدة.

هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة هي الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، ويجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين، والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية.

وبناءا على هذه الأبعاد يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي، ويقدم تحليلا احصائيا لكل دولة يحدد فيها موجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

2.4 تقييم الركائز أساسية متوازية مع الأبعاد الاستراتيجية:

تتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشر، وتشمل هذه الركائز:

- **الركيزة الأولى: المؤسسات**

تجسد ركيزة المؤسسات الاستقرار والبيئة التنظيمية والحوكمة في أي دولة، ويكون دور الحكومات في هذه الحالة هو بناء الإطار المؤسسي السليم الذي يعزز روح المبادرة والنمو الاقتصادي، وسيادة القانون وتحسين نوعية حياة المواطنين ومعيشتهم، حيث يؤدي ذلك بالتبعية إلى جذب الاستثمار وتعزيز الابتكار وإبداع القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **الركيزة الثانية: الحكومة الرقمية**

تتكون ركيزة الحكومة الرقمية بشكل أساسي من ثلاثة مؤشرات رئيسية: مؤشر البنية التحتية للاتصالات **(TII)**، ومؤشر رأس المال البشري**(HCI)** ، ومؤشر الخدمات الإلكترونية**(OSI)**.

- **الركيزة الثالثة: البنية التحتية**

تتضمن هذه الركيزة مجموعة مؤشرات فرعية طورتها منظمات دولية مثل الكتاب السنوي للإحصاء للاتحاد الدولي للاتصالات، مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤشرات النفاذ إلى خدمات الاتصالات، ومؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشاركة المواطنين عبر الانترنت ووفقا لنظام الحسابات القومية يتم في كل قطاع قياس تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما الأداء اللوجستي فيعتبر معيار لمساعدة الدول على تحديد الفرص والتحديات التي يواجهونها في مجال الخدمات اللوجستية التجارية وما يمكنهم القيام به لتحسين أدائهم. **(الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، مرجع سابق)**

– الركيزة الرابعة: القوى العاملة

تتكون هذه الركيزة من ثلاثة مؤشرات رئيسة:

- **القوى العاملة الحالية:** حيث يركز على تحليل متوسط سنوات الدراسة ومدى تدريب الموظفين وجودة التدريب المهني ومجموعة مهارات الخريجين، والمهارات الرقمية بين السكان في سن العمل وسهولة العثور على الموظفين المهرة؛
- **القوى العاملة المستقبلية:** حيث يركز على تحليل متوسط العمر المتوقع في المدرسة والتفكير النقدي في أسلوب التدريس، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي؛
- **تنوع القوى العاملة:** من حيث المساواة بين النوع والعرق والدين ومدى امتلاك الدولة للمهارات المتقدمة والمعارف البشرية.

– الركيزة الخامسة: الابتكار

تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم العربي في الافتقار إلى قطاع إنتاجي يلعب دورا حيويا في تعزيز الابتكار والإبداع. وذلك لأن المنطقة العربية غالبا ما تكون مستهلكا لسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلا من القيام بإنتاجها، وذلك باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ظل الإصلاحات الهيكلية الجديدة التي تقوم بها. وعليه فإن نقطة البداية هي تشجيع الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز القطاع الإنتاجي وخلق فرص عمل. ويتم تقييم النظم البيئية للابتكار باستخدام مؤشرات مثل جودة المؤسسات العلمية وإنفاق الشركات على البحث والتطوير وقدرة الشركات على الابتكار. ومؤشرات "الابتكار" الرئيسة هي كالتالي: (التوجه المستقبلي للحكومة، التعاون بين جميع أطراف أصحاب المصلحة، نشر الأبحاث العلمية، براءات الاختراع، نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ثقافة ريادة الأعمال).

– الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا

تتضمن هذه الركيزة مؤشرات: (شهادات الجودة /ISO 9001 / مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي، الإنفاق على البرمجيات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالي حجم التجارة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على إنشاء نماذج جديدة للشركات والمؤسسات). كما تقوم الركيزة بقياس إمكانية بناء المعرفة وقياس تأثير نشرها. وتقوم أيضا بقياس معدل استيعاب الدول في استخدامها للتكنولوجيات الناشئة والرقمية، حيث أظهرت الركيزة أن المنطقة العربية تتحرك بمعدلات استيعاب متميزة وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل مرتفع لاستخدام التكنولوجيات الناشئة والرقمية.

– الركيزة السابعة: قوى السوق

تتكون هذه الركيزة من ثلاثة مؤشرات تتمحور حول شروط السوق وإجمالي المعاملات: (المؤشر الأول يقوم بقياس سهولة الحصول على الائتمان، يتضمن المؤشر الثاني سهولة حماية صغار المستثمرين، أما المؤشر الأخير فيتناول المنافسة على المستوى المحلي).

– الركيزة الثامنة: نمو سوق المال

تتضمن مؤشرات "نمو سوق المال": (الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، توافر صناديق الاستثمار والتمويل، القيمة السوقية، القروض المتعسرة كنسبة من إجمالي القروض، قدرة البنوك على السداد، الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)، تكلفة بدء عمل تجاري كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).

– الركيزة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة

يمكن للدول العربية أن تسخر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من تأثيرات على أهداف التنمية المستدامة. **(الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، مرجع سابق)**

وتساهم كل ركيزة من الركائز في القيمة الإجمالية للمؤشر (من100 نقطة) في كل دولة من الدول، وتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر ترتيب كل دولة ومكانتها ووضعها في المنطقة العربية. بالإضافة إلى ذلك ولأغراض المقارنة، تم مقارنة الدول العربية باستخدام معيار آخر يشمل دولتين هما، سنغافورة

وماليزيا، وترجع الأسباب الكامنة في اختيار هاتين الدولتين، نظرا لنجاح منظومة التحول الرقمي فيهما والاعتراف الدولي الواسع بهما، وباعتبارهما اقتصادات نامية مشابهة للدول العربية.

جاءت نتائج كما هو موضح بالجدول التالي، حيث أظهرت استمرار دول الخليج العربي بالمقدمة، محققة نتائج فوق مستوى60 نقطة مقارنة بحوالي 76 نقطة لدول المقارنة المرجعية حيث استمرت دولة الإمارات بالمقدمة بنتيجة 71.4 نقطة.

جاء بالمجموعة التالية كل من الأردن والمغرب وتونس ومصر والجزائر ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق 46 نقطة ودون 58. ثم جاءت المجموعة الثالثة والتي ضمت كل من وبالترتيب: العراق وسوريا واليمن وجيبوتي وموريتانيا والسودان وليبيا والقمر المتحدة والصومال ثم فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين ال 23 إلى 34 نقطة على مقياس المؤشر.

الجدول1: يمثل ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي لسنة 2022

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الامارات العربية المتحدة	71.37
2	السعودية	66.07
3	قطر	65.05
4	البحرين	64.89
5	عمان	61.64
6	الكويت	61.30
7	الاردن	57.67
8	المغرب	54.86
9	تونس	54.03
10	مصر	52.36
11	لبنان	51.92
12	الجزائر	46.55
13	العراق	33.64
14	موريتانيا	29.95
15	اليمن	28.90
16	جيبوتى	28.06
17	سوريا	26.06
18	السودان	25.53
19	القمر المتحدة	24.34
20	ليبيا	23.70
21	الصومال	23.57
22	فلسطين	23.11

المصدر: مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي، (2022)، الإمارات العربية المتحدة، ص30

الجدول2: يمثل نتائج المحاور والركائز للدول العربية ومع دول المقارنة المرجعية

المحاور	الركائز	النتيجة	المقارنة المرجعية	متوسط التباين بين الدول العربية
الحكومة الرقمية	الركيزة الاولى: المؤسسات الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	%49.1	%87.2	%58.5
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	%32.8	%72	%59
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	%52.67	%78	%42
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	%28	%53	%31.5
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق الركيزة الثامنة: نمو سوق المال	%50.35	%87	%54.6
التنمية المستدامة	الركيزة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة	%55.6	%77.9	%53.7

المصدر: مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي، (2022)، الإمارات العربية المتحدة، ص31

3.4 الفجوة الرقمية بين الدول العربية: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022، مرجع سابق)

بلغ التباين بالنتيجة الكلية بين الدولة العربية المتصدرة بالمرتبة الأولى والدولة العربية التي حققت أقل النتائج حوالي 48 نقطة مئوية (%) وهي فجوة تعد هائلة، وتظهر الحجم الكبير من الخطوات الاستراتيجية المتوقعة والواجب اتخاذها على صعيد العمل المحلي على مستوى الدولة، وكذلك الفرص والإمكانات على مستوى العمل العربي المشترك.

وجاءت أكبر فجوة رقمية بمجال الحكومة الرقمية (أكثر من 70 نقطة)، وهو ما يبرز أهمية أدوار وتركيز جهود الأجهزة الحكومية في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي المرتكزة على تقديم الخدمات لشعوبها، وفي التخطيط لتجسير تلك الفجوة والعمل على إنهائها بالسرعة الأكبر، ولما لها من أثر مباشر على الرضا الشعبي واستقرار المجتمع إداريا وإجرائيا، وينعكس ذلك على تشجيع المستثمرين وتأسيس الأعمال. وجاءت الفجوة الأقل بمجال الابتكار الرقمي، ولعل تفسير ذلك يبرر بأن الدول العربية الأكثر تقدما لم تحقق بعد إنجازات كبيرة في مجال التطوير والاختراع والابتكار، وهو ما يوضح أيضا أن هذا الموضوع مازال يشكل امتدادا للتحدي التاريخي نحو توطين المعرفة والعلم والتكنولوجيا بشكل عام.

أبرزت الفجوة بين متوسط الدول العربية بشكل عام مقابل المقارنة المرجعية فجوة هائلة أيضا تقدر إجمالا بـ 30 نقطة مئوية، حيث جاء الفارق الأكبر بمجال الحكومة الرقمية بحوالي 38 نقطة مئوية، وجاء

الحد الأدنى بمجالات التنمية المستدامة بفارق حوالي 22 نقطة مئوية. وبالنظر للنتائج خلال العامين الماضيين، يتبين بأن الدول العربية التي ركزت على مشاريع التحول الرقمي خلال الأعوام من2018 وحتى العام الحالي أي خلال الأربع سنوات الماضية، استطاعت تحقيق زيادة سنوية بالمؤشر يقدر بحوالي نقطة مئوية واحدة، وهو ما يمثل زيادة ضعيفة جدا، خاصة إذا ما نظرنا إلى مستوى تقدم دول المقارنة المرجعية. وهو ما يعني بأن تجسير الفجوة مع دول المقارنة المرجعية قد يحتاج أكثر من عشرين عاما لو استمر التطوير بتلك السرعة البطيئة، وذلك أيضا بافتراض بقاء دول المقارنة المرجعية على وضعها الحالي دون تقدم وهو فرض محال.

ويبين هذا التحليل أن الفجوة المقدرة بعقدين من الزمان أو تزيد لم يعد مقبولا استمرارها على هذا النحو، وأن التحديات العالمية والسياسية والاقتصادية والأمنية لم تعد تتحمل هذا الصبر والرضا التاريخي بالتراجع بالمسيرة البشرية والتقدم، خاصة أن دولتي المقارنة المرجعية (ماليزيا وسنغافورة) هما إحدى دول النمور الأسيوية التي التحقت بركب التطور حديثا، ولا نتحدث الآن عن المقارنة المرجعية مع دول العالم الأول كألمانيا واليابان وأمريكا، والتي بحال الأخذ بها فإن الفجوة ستظهر أكثر اتساعا. وبمزيد من التمعن في هذا التحليل وما سبق بيانه، نجد أن التباين بين بعض الدول العربية وصل لحوالي48 نقطة وبمتوسط تباين حوالي 50 نقطة، وهو ما يمكن تصويره مجازا بأن لدينا فجوة حضارية تقدر بنصف قرن من الزمان. وفي حقيقة الأمر والواقع يشكل الوضع الراهن فجوة حضارية وتكنولوجية مأساوية تنعكس حتما على القدرات الاقتصادية والدخل والتشغيل والرضا الشعبي والاستقرار السياسي لدى الدول الأقل تقدما، وهو ما ينعكس فورا على كل الدول العربية حتى المتقدمة منها بالسلب والضعف الجيوسياسي وعلى ضعف القدرات والفرص بمجال التبادل التجاري، وهو ما قد يشكل أزمة أمنية للإقليم العربي بأكمله بحال تعرضت سلاسل الإمداد والتموين والتجارة العالمية لتهديدات تبدو مؤشراتها ظاهرة للعيان كنتيجة للأزمات العالمية المتتالية. وأصبح لزاما وليس خيارا أن تحقق الدول العربية طفرة تقدمية وقفزات غير تقليدية لتجسير الهوة فيما بينها، وكذلك بينها وبين العالم المتقدم، وأن تراجع أساليبها وخططها الاستراتيجية ورؤاها التي سارت عليها خلال الفترة الأخيرة والمواجهة الصادقة وعمل نقد ذاتي واقعي، لتتمكن من اتخاذ خطوات أكثر فاعلية وأكثر جذرية، وأن تتبنى طرقا يمكنها تحقيق قفزات سنوية على المؤشر بأكثر من خمس نقاط مئوية على الأقل وخاصة لدول المجموعة الثانية والثالثة والتي هي بأشد الحاجة لذلك.

5. الخاتمة:

إن الظروف التي يمر بها العالم أجمع والمنطقة العربية بشكل خاص تحتم إعادة النظر معمقا في السياسات والاستراتيجيات الواجب اتباعها للنهوض بعجلة التنمية، ولم يعد هذا التغيير اختيارا يمكن تأجيله أو تركه بل أصبح أمرا محتوما لمجابهة التحديات المتعاظمة الناجمة عن تواتر الأزمات والكوراث.

وفي محاولتنا للبحث في أبرز تحديات الحكومة الرقمية من أجل تعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، توصلنا إلى عدة نتائج، نذكر منها ما يلي

– الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات؛

– الحكومة الرقمية هي مجرد وسيلة ممكنة للوصول إلى مجتمع المعرفة وهو مفهوم قائم على إنتاج ونشر وتوظيف المعارف، في كافة المجالات والأنشطة المرتبطة بتحسين مستوى الخدمات وجودة الحياة والتنمية الإنسانية؛

– أهم التحديات التي ما زالت تواجه برنامج الحكومة الرقمية في المنطقة العربية هو عنصر الأمن السيبراني وضمان حماية وخصوصية البيانات، وهو تحدي متنامي تواجهه جميع الحكومات ويقوض من جهود الحكومة للتحول الكامل؛

– تواجه المنطقة العربية تحديات معقدة للوصول إلى الربط الأمثل بين استراتيجيات التحول الحكومي ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، وهو الأمر الذي يتطلب تناغم التوجهات السياسية للحكومة مع مطلب تعزيز تبني الرقمنة في جميع القطاعات الاقتصادية ومساعدة الشركات التجارية على النمو والمنافسة العالمية وتطوير قدرات إنتاجية وخدمات جديدة داخل السوق المحلي وفي الأسواق العالمية؛

– تعزيز الاقتصاد الرقمي والمجتمعات الذكية في المنطقة العربية يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت صلب الاقتصاد الرقمي، ويتعين على المنطقة العمل على تطوير هذا القطاع وزيادة صناعاته وتعزيز تنافسيته؛

– كافة الدول العربية اشتركت في افتقاد الانتشار المعرفي المتوطن بين السكان ومدى عمق التطبيقات الرقمية المتطورة واستيعاب التكنولوجيا؛

- إحدى نقاط الضعف الرئيسية في معظم الدول العربية تتمثل في عدم وجود تفاعل حقيقي بين الخطط والمؤسسات الحكومية من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

- إنشاء سوق رقمي موحد من أجل تعزيز النمو الذكي والمستدام في المنطقة العربية؛

ونظرا للأهمية البالغة للحكومة الرقمية لعملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، خرجنا ببعض التوصيات نلخصها فيما يلي:

- يجب على الدول العربية أن تتفهم الحاجة الملحة في أن تصبح دول منتجة للمنتجات والخدمات الرقمية، حيث لم يعد بمقدورها الاستمرار كدول مستهلكة لتلك الخدمات والتنازل عن فارق القيمة المعرفية الهائل والعائد من التطوير والابتكار؛

- يحتم على الدول العربية الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وقفزات واسعة أن تنتهج نهجا علميا ومخططا بعناية للوصول لاقتصاد رقمي مثمر وفعال ومفيد للدولة والمجتمع المحلي بشكل حقيقي؛

- يجب على الحكومات أن تنتبه إلى أهمية الاستثمار وبكثافة في تطوير البنية التحتية الرقمية من أجل مواكبة الدول المتقدمة، وإلا فستستمر الفجوة الرقمية في التزايد؛

- يجب على الحكومات معالجة جميع تحديات العالم الرقمي وذلك بالشراكة مع مواطنيهم.

المراجع والمصادر:

– نريمان، إسماعيل متولي .(1995). اقتصاديات المعلومات، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.

– محمد جلال، غندور .(2005). الاستراتيجية العربية للمعلومات في إطار السياسة المعلوماتية الدولية، مجلة شؤون عربية، الإدارة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 124.

– محمد، مراياتي .(2005). المحتوى الرقمي العربي، مجلة العربي، الكويت، شركة دار السياسة، العدد 564.

– مؤتمر بيروت .(2000). نحو آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والمالي العربي، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 239.

– سمير، الشيخ علي .(2002). العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق ، سوريا، المجلد 18، العدد 1.

– الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المكتب التنفيذي للإتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية .(2022). مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي مرحلة ما بعد كوفيد–19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى – الإصدار رقم 1.5

– الأمم المتحدة.(2020) . مسح الحكومة الإلكترونية (2020) الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة مع ملحق استجابة لفايروس كورونا (كوفيد–19).

– الخوري، علي محمد . (2021). بناء الحكومة الإلكترونية لمواطني القرن الحادي والعشرين. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

– جامعة الدول العربية . (2021) . الحكومة الرقمية: مفاهيم وممارسات تسليط الضوء على بعض أهم أبعاد التحول الرقمي الحكومي وتقديم أطر عمل ونماذج مفاهيمية لتصميم وتطوير المنظومات الخدماتية القائمة على إنشاء القيمة وتحقيق النم والاجتماعي والاقتصادي.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abu Bakar, H., Razali, R., & Jambari, D. I. (2021). Legacy Systems Modernisation for Citizen-Centric Digital Government: A Conceptual Model. Sustainability, 13(23), 13112.

- Alkhowaiter, W. A. (2020). Digital payment and banking adoption research in Gulf countries: A systematic literature review. International Journal of Information Management, 53, 102102.